EP

الأمم المتحدة

UNEP/GCSS.XII/13/Add.1

Distr. General
5 January 2012

Arabic
Original: English

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/
المنتدى البيئي الوزاري العالمي
نيروبي، ٢٠ - ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية

ورقة معلومات أساسية من أجل المشاورات الوزارية

إضافة

الاقتصاد الأخضر

ورقة نقاش مقدمة من المدير التنفيذي

موجز

أعدت هذه الوثيقة لتزويد المشاورات الوزارية التي ستعقد في إطار الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بإحاطة عن موضوع ''جدول الأعمال البيئي في العالم المتغير: من ستكهولم (١٩٧٢) إلى ريو (٢٠١٢)''. وتسعى الوثيقة إلى تنشيط النقاش أثناء المشاورات الوزارية وذلك من خلال استعراض أحدث ما استجد على المستويين الدولي والوطني من تطورات تتعلق بالاقتصاد الأخضر، ودراسة العلاقة بين الاقتصاد الأخضر وأولويات وطنية رئيسية مثل التجارة والعمالة والقضاء على الفقر، واستكشاف النواتج التي يمكن وضعها، في إطار البند المتعلق بالاقتصاد الأخضر من جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٢، استنادا إلى المدخلات الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء لإعداد النص التجميعي.

* UNEP/GCSS.XII/1.

مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٤/٢٣٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أن تَعقد لمدة ثلاثة أيام في حزيران/يونيه ٢٠١٢ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي يُعرف أيضا باسم ''ريو+٢٠'' في إشارة إلى تنظيمه بعد مرور عشرين عاما على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢. وعملاً بذلك القرار، اعتمدت الجمعية العامة موضوع ''الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر'' كأحد موضوعي المؤتمر.

٢ - ولما كانت المشاورات الوزارية التي ستجرى في الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي تشكل معلماً هاماً على الطريق المفضي إلى عقد المؤتمر، فإنها ستبحث ضمن ما ستعالجه من مواضيع موضوع ''جدول الأعمال البيئي في العالم المتغير: من ستكهولم (١٩٧٢) إلى ريو (٢٠١٢)''.

٣ - وستتيح المشاورات، في جملة أمور، فرصة لوزراء البيئة في العالم من أجل:

(أ) إجراء مناقشة مفتوحة غير رسمية بشأن مفهوم الاقتصاد الأخضر وخصائصه الناشئة، والتوقعات المتعلقة بما يستطيع أن يحققه وبكيفية تمويله وبمدى ارتباطه بأولويات رئيسية مثل تعزيز الفرص التجارية، وإيجاد فرص عمل، والإسهام في القضاء على الفقر؛

(ب) النظر في النواتج التي يمكن أن يسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ فيما يخص الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مع أخذ الاقتراحات التي تُطرح أثناء العملية التحضيرية للمؤتمر في الحسبان.

أولاً - الاقتصاد الأخضر: خلفية المفهوم وتطوره

٤ - دَفَع ظهور أزمات عالمية ممتدة ومترابطة خلال العقود الأربعة الماضية إلى إجراء تحليل معمق للنماذج الاقتصادية الحالية ولمدى قدرتها على زيادة الرفاه البشري والمساواة الاجتماعية، وكذلك لعدم الاستدامة المتأصل في طريقة التفكير المتمثلة في ترك الأمور على حالها. والمقاييس التقليدية للأداء الاقتصادي، التي تركز تركيزاً كبيراً على الناتج المحلي الإجمالي، لا تُظهر التفاوتات الاجتماعية المتزايدة والمخاطر والمسؤوليات البيئية المرتبطة بأنماط الاستهلاك والإنتاج الراهنة. إذ يستهلك النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر كمية من الكتلة الأحيائية تفوق قدرة الأرض على إنتاجها بصورة مستدامة، مما يقوض خدمات النظم الإيكولوجية التي تشكل عنصراً رئيسياً من مقومات حياة الفقراء، ويؤدي من ثم إلى استمرار وتفاقم الفقر والتفاوتات الاقتصادية. كما تسبب هذا النشاط في آثار خارجية، مثل التلوث وتغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية، تهدد ما للأرض من قدرة إنتاجية على توليد الثروة وضمان الرفاه البشري.

٥ - وقد ظهر مفهوم ''الاقتصاد الأخضر'' استجابة لهذه الأزمات المتعددة. وهو يسعى إلى تحويل المحركات الدافعة للنمو الاقتصادي، ويدعو إلى نقل المجالات التي تركز عليها الاستثمارات — العامة والخاصة، والمحلية والدولية - صوب القطاعات الخضراء الناشئة، وإلى خضرنة القطاعات القائمة وتغيير

أنماط الاستهلاك غير المستدامة. ويُنتظر أن يُوَلِّد هذا التحول النمو الاقتصادي المستمر اللازم لإيجاد فرص العمل والحد من الفقر، إلى جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد وإنتاجها.

٦ - ومع سعي صانعي القرار في كل من القطاع العام والخاص إلى التماس مسارات للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، أخذ يدور على مدى الشهور الاثني عشر الماضية حوار مفتوح ودينامي حول هذه القضايا.

٧ - وستتواصل هذه المناقشات في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، حيث سيكون موضوع الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، أحد موضوعين رئيسيين.

ثانياً - أهم استنتاجات تقرير الاقتصاد الأخضر

٨ - من الإسهامات الرئيسية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تقرير *نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر*،[(١)] الذي أُطلق في بيجين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وقد اشترك في وضع هذا التقرير ما جملته ١٩٥ مؤلفاً و٨٠٠ مساهم و٥٠٠ مُستعرِض، علاوة على ٨٠ من موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة ساندوا عملية إعداد التقرير.

٩ - ويغطي التقرير ١٠ قطاعات ويستعين بإطار قائم على رسم النماذج يعرض من خلاله بعض نتائج التحول العالمي صوب الاقتصاد الأخضر بالقياس إلى ما يسفر عنه ترك الأمور على حالها. ويبين أن استثمار ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنوياً على امتداد الفترة ٢٠١٠-٢٠٥٠ يمكن أن يحقق نتائج تفوق ما يحققه تصور متفائل للأمور إن هي تركت على حالها، وذلك فيما يتعلق بتوليد النمو الاقتصادي وفرص العمل والمنافع الاجتماعية، إلى جانب الحد من استهلاك الطاقة والموارد، وزيادة أرصدة الموارد المتجددة، وخفض التلوث وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

١٠ - غير أن الأمر يتطلب اتخاذ تدابير مناسبة على صعيد السياسات لإتاحة الانتقال العادل والناجح إلى الاقتصاد الأخضر. ويمكن أن تشمل تدابير السياسات هذه ما يلي:

(أ) *إنشاء أطر رقابية سليمة*: من شأن توافر إطار رقابي جيد التصميم يجري إنفاذه بصورة فعالة أن يُوجد حوافز تشجع الأنشطة الاقتصادية الخضراء وتزيل الحواجز التي تعترض الاستثمار الأخضر؛

(ب) *تحديد أولويات الاستثمارات والنفقات الحكومية المكرسة لدعم الاقتصاد الأخضر*: من شأن الإعانات الخضراء، والحوافز الضريبية للاستثمار الأخضر، وتدابير دعم الأسعار أن تؤدي، مثلاً، إلى تشجيع تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة في المجال العام وإلى تحويل الأسواق بمضي الزمن؛

---

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر* (نيروبي، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١). والتقرير متاح في الموقع التالي: www.unep.org/greeneconomy/GreenEconomyReport/tabid/29846/Default.aspx.

(ج) *الحد من الإنفاق الحكومي في المجالات التي تستنفد رأس المال الطبيعي*: يشجع التخفيض المصطنع لأسعار السلع على الإفراط في الاستهلاك والإنتاج، مما يؤدي إلى ندرة مبكرة للموارد المحدودة أو إلى تدهور الموارد المتجددة والنظم الإيكولوجية؛

(د) *استخدام الضرائب والأدوات المستندة إلى الأسواق في تشجيع الاستثمار والابتكار في الأنشطة الخضراء*: تعاني الأسعار في الوقت الحاضر من تشوهات كبيرة تثبط الاستثمار الأخضر أو تسهم في عدم زيادته. ويتمثل أحد الحلول لهذا الوضع في إدراج التكاليف البيئية والاجتماعية ضمن سعر السلعة أو الخدمة عن طريق ضريبة أو رسم أو غرامة، أو عن طريق مخططات لرُخَصٍ قابلة للتداول؛

(هـ) *الاستثمار في بناء القدرات والتدريب والتعليم*: هناك حاجة إلى برامج للتدريب وتحسين المهارات من أجل إعداد القوة العاملة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛

(و) *تعزيز الحوكمة الدولية*: بمقدور الاتفاقات البيئية الدولية أن تسهل وتنشط الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر عن طريق إنشاء أطر قانونية ومؤسسية لمعالجة التحديات البيئية العالمية.

١١ - ويعترف التقرير بأن هناك مسارات متعددة تفضي إلى التنمية المستدامة وبأن البلدان ينبغي أن تنتقي وتختار، تبعاً لأولوياتها، من بين الأدوات والخيارات المتاحة، أنسب توليفة من السياسات التي تكفل خضرنة اقتصاداتها استناداً إلى الأوضاع الخاصة بها.

ثالثاً - مبادرات الاقتصاد الأخضر على المستويين العالمي والوطني

ألف - تعزيز الشراكات من أجل الاقتصاد الأخضر على المستوى الدولي

١٢ - منذ أن أَطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة الاقتصاد الأخضر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، تزايد بدرجة كبيرة مستوى الاهتمام بالاقتصاد الأخضر ومستوى الأنشطة المتعلقة به. وأَطلقت عدة منظمات اقتصادية ومالية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصارف الإقليمية للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، برامج جديدة لدراسة إمكانات الاقتصاد الأخضر على المستويين الكلي والقطاعي. ونشأت منظمات وتحالفات جديدة، مثل ائتلاف الاقتصاد الأخضر، وأنشأت رابطات عالمية للأعمال التجارية، مثل الغرفة التجارية الدولية والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، أفرقة عمل معنية بالاقتصاد الأخضر، وتقوم بالترويج لنهج الاقتصاد الأخضر في صفوف أعضائها.

١٣ - وفي الوقت نفسه، جرى تعزيز الشراكات التقليدية، مثل الشراكة بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي أعدت في عام ٢٠٠٨ تقريراً عن فرص العمل الخضراء، وأدت هذه الشراكات إلى زيادة التعاون وتقاسم المعارف. ويتمثل نموذج آخر في التحديث الوشيك للتقرير المتعلق بفرص العمل الخضراء، وفي الخدمات الاستشارية التي تقدم إلى البلدان التي تنفذ أنشطة تدريبية للارتقاء بالمهارات وتطويرها من أجل خضرنة اقتصاداتها.

١٤ - وتَعمد مبادرات جديدة، مثل المنتدى المعرفي للنمو الأخضر، إلى بناء الجيل المقبل من التحالفات تشجيعاً لتبادل المعلومات. والمنتدى جهد تعاوني بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمعهد العالمي للنمو الأخضر والبنك الدولي يرمي إلى وضع برامج بحوث لسد

الفجوات المعرفية بشأن النمو الأخضر في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ويضم المنتدى باحثين وممارسين وراسمي سياسات.

باء - التعاون فيما بين الوكالات بشأن الاقتصاد الأخضر

١ - التشارك في منتجات بحثية بشأن الاقتصاد الأخضر

١٥ - قالت عدة بلدان، في الوثائق الرسمية التي قدمتها في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إن هناك حاجة إلى تقييم أكثر تفصيلاً لما يتيحه الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر من فرص وما يطرحه من تحديات. ويعكف برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تقييم هذه الفرص والتحديات من خلال أنشطة بحثية تنفذ مع شركاء رئيسيين، مع التركيز على أهم المسائل التي طرحتها الحكومات خلال العملية التحضيرية. وتشمل منتجات هذه الأنشطة، التي ستُطلق في الفترة السابقة على المؤتمر بوصفها مدخلاً رئيسياً في المفاوضات غير الرسمية بشأن الوثيقة الختامية، ما يلي:

(أ) تقرير محدث وموسع عن فرص العمل الخضراء أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية؛

(ب) تقرير عن الاقتصاد الأخضر والصحة يدرس الآثار الصحية لاستراتيجيات الاقتصاد الأخضر، أُعد بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية؛

(ج) تقرير عن المحيطات معنون ''الاقتصاد الأخضر في عالم أزرق''؛

(د) دراسة تبحث الصلات بين الاقتصاد الأخضر وتخفيف حدة الفقر؛

(هـ) دراسة المؤشرات والمقاييس المستخدمة لقياس التقدم المحرز في عمليات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛

(و) تحليل الفرص التجارية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر بالتعاون مع المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة؛

(ز) دراسة تبحث الدوافع المشجعة على الابتكار والنمو في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛

(ح) سلسلة من المنشورات القصيرة بشأن أفضل الممارسات المستقاة من مبادرات الاقتصاد الأخضر المنفذة في شتى أرجاء العالم وبشأن الدروس المستفادة من هذه المبادرات.

٢ - فريق إدارة البيئة: وضع رؤية مشتركة للأمم المتحدة بشأن الاقتصاد الأخضر

١٦ - فريق إدارة البيئة هيئة تنسيقية تابعة للأمم المتحدة تضم وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وهيئاتها ومؤسسات بريتون وودز وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ويترأسها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويُعنى الفريق بزيادة التعاون بين الوكالات دعماً لتنفيذ جدول الأعمال الدولي في مجالي البيئة والمستوطنات البشرية.

١٧ - وأنشأ كبار مسؤولي فريق إدارة البيئة، في اجتماعهم الخامس عشر المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، فريقاً لإدارة قضايا الاقتصاد الأخضر من أجل تقييم قدرة الأمم المتحدة على تزويد البلدان

بدعم أكثر اتساقاً في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، والعمل على وضع التدابير المشتركة والمتسقة اللازمة لدعم ذلك التحول.

١٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أصدر الفريق تقريراً معنوناً ''العمل على بناء اقتصاد أخضر متوازن وشامل: منظور لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها''.[٢] ويتضمن التقرير فهما مشتركا بين ٤٠ كياناً مشاركاً تابعاً للأمم المتحدة بشأن مفهوم الاقتصاد الأخضر، ويعرض رسالة مشتركة بشأن السياسات اللازمة لدعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر، ويحدد السبل التي يمكن أن تمضي فيها منظومة الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى انتهاج مسارات الاقتصاد الأخضر. ويفيد التقرير بأن الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ومما يتسم بأهمية مركزية لهذا المفهوم توظيف استثمارات ذات أهداف محددة في الركائز البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة بطريقة متكاملة تآزرية.

١٩ - ويركز التقرير تركيزاً شديداً على جعل الاقتصاد الأخضر مرتكزاً على الناس، وكذلك على توفير فرص عمل للفقراء والعاطلين والشباب. ورئي أن زيادة الاستثمار الموظف في التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وقطاعات التنمية البشرية والاجتماعية الأخرى أمر هام في حد ذاته وهام كذلك للإسهام الذي يمكن أن يقدمه في نمو الاقتصاد الأخضر.

٢٠ - كما يسلط التقرير الضوء على الحاجة إلى الارتقاء بتنظيم الخبرات في منظومة الأمم المتحدة من أجل إسداء مشورة منسقة ومتسقة بشأن السياسات، وتقديم مساعدة تقنية إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المتصلة بالاقتصاد الأخضر. وتشمل المجالات التي تتطلب عناية خاصة تمويل التحول إلى الاقتصاد الأخضر، والتعاون التكنولوجي وبناء القدرات، وخاصة في استحداث وتطبيق نظم مؤشرات من أجل قياس التقدم المحرز صوب الاقتصاد الأخضر.

جيم - أمثلة لمبادرات الاقتصاد الأخضر الوطنية

٢١ - تُنَفَّذ في شتى أرجاء العالم مبادرات على المستوى الوطني، مما يثبت أن البلدان تنتقل صوب الاقتصاد الأخضر بالوتيرة الخاصة بها وفي سياق أهدافها وأولوياتها الإنمائية الوطنية. وقد دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصورة نشطة هذا الانتقال عن طريق تقديم خدمات استشارية لأكثر من عشرين بلداً بناء على طلبها.[٣]

٢٢ - وفي عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، نفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٣٢ بعثة لتقييم نطاق الاقتصاد الأخضر في ٢٥ بلداً، مما مَكَّن البرنامج وشركاء آخرين داخل منظومة الأمم المتحدة من إجراء حوار مع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني على المستوى الوطني، واستهلال مشاورات بشأن تدابير

---

(٢) فريق إدارة البيئة، ''العمل على بناء اقتصاد أخضر متوازن وشامل: منظور لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها'' (نيويورك، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١). والتقرير متاح في الموقع التالي:
www.unemg.org/MeetingsDocuments/IssueManagementGroups/GreenEconomy/GreenEconomyreport/tabid/79175/Default.aspx.

(٣) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن البلدان التي تتلقى خدمات استشارية، انظر:
www.unep.org/greeneconomy/AdvisoryServices/tabid/4603/Default.aspx.

السياسات التي يمكن اتخاذها لدعم البلدان، بالاستناد إلى المبادرات الحالية في مجالات كفاءة الموارد، وتغير المناخ، والتنمية القليلة الانبعاث الكربوني، والتنمية المستدامة. واشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في استضافة ٢٠ حلقة عمل وحلقة حوار وطنية عن الاقتصاد الأخضر في بلدان مختلفة. ويُجري برنامج الأمم المتحدة للبيئة دراسات لتقييم نطاق الاقتصاد الأخضر في أكثر من ١٥ بلداً، بناء على طلب الحكومات، للاستنارة بها لدى انتقاء خيارات السياسات، ولإجراء تقييم نقدي لإمكانات الاقتصاد الأخضر في تشجيع النمو المستدام وإيجاد فرص عمل والإسهام في الحد من الفقر وتحقيق المساواة الاجتماعية وتحسين الرفاه البشري.

٢٣ - ويقدم كثير من البلدان المتقدمة، مثل أستراليا واليابان والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حوافز تشجع على ابتكار التكنولوجيات النظيفة وتحسين الهياكل الأساسية الخضراء. وفي صفوف البلدان النامية، وفي منطقة البحر الكاريبي على سبيل المثال، اعتمدت حكومة بربادوس إطاراً استراتيجياً متوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ وخطة استراتيجية وطنية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٢٥ يشكل فيها تحقيق الاقتصاد الأخضر أحد الغايات الست ذات الأولوية. وعَيَّنت بربادوس أهدافاً محددة قابلة للقياس فيما يخص كفاءة الموارد، والطاقة المتجددة، والمياه، وإدارة النفايات، وإدارة النظم الإيكولوجية مع التركيز على حماية النظم الإيكولوجية الساحلية. ويساند برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الوقت الحاضر دراسة لتقييم نطاق الاقتصاد الأخضر ستُقيِّم التحديات التي تواجه عمليات الانتقال إلى سياسات خضراء في ستة من القطاعات الإنمائية لهذا البلد بغية تعزيز التنمية المستدامة.

٢٤ - كما اتخذت حكومة البرازيل تدابير محددة للحد من إزالة غابات الأمازون المطيرة عن طريق إنشاء صندوق لمنطقة الأمازون، والترخيص لمصرف التنمية البرازيلي بجمع أموال خاصة من تبرعات محلية وأجنبية لاستثمارها في تدابير ترمي إلى منع إزالة الغابات ورصدها ومكافحتها وتعزيز حفظ الغابات في منطقة الأمازون الأحيائية واستخدامها على نحو مستدام، في حين تقوم ولايات شتى، مثل ولاية ساو باولو، بإطلاق مبادرات خاصة بها في مجال الاقتصاد الأخضر. كما يتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الحكومة بشأن مبادرة لتقييم السياسات الخضراء التي تروجها الولايات البرازيلية ولإجراء حصر للأطر والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز في خضرنة الاقتصادات.

٢٥ - وفي الأماكن الأخرى من منطقة أمريكا اللاتينية، استهلت حكومة المكسيك مؤخراً، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، دراسة وطنية لتقييم نطاق الاقتصاد الأخضر ترمي إلى تحديد السياسات المالية التي يمكن أن تُوَلِّد فرص العمل، وتعزز كفاءة الموارد، وتشجع على توظيف استثمارات في القطاعات الرئيسية لاقتصادها.

٢٦ - وفي أفريقيا، يُضطلع في الوقت الحاضر بمبادرات رفيعة المستوى، في دول تشمل جنوب أفريقيا ورواندا وغانا وكينيا. ومن ذلك مثلاً أن حكومة جنوب أفريقيا قد أَطلقت، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في إطار مسار النمو الجديد الذي اختطته لنفسها، اتفاقاً بشأن الاقتصاد الأخضر، يشكل عقداً اجتماعياً يُلزم الحكومة والنقابات العمالية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بإيجاد ما لا يقل عن ٣٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل خضراء بحلول عام ٢٠٢٠ وبالتوسع بصورة كبيرة في الاستثمارات الخضراء خلال السنوات العشرين المقبلة.

٢٧ - وفي آسيا، حَددت حكومة الصين في خطتها الإنمائية الخمسية الثانية عشرة أهدافاً تتسم بالطموح لتعجيل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. والتزمت بإنفاق ٤٦٨ بليون دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، أي أكثر من ضعف إنفاقها خلال السنوات الخمس السابقة، على صناعات رئيسية مثل الطاقة المتجددة، والتكنولوجيات النظيفة، وإدارة النفايات.

٢٨ - وفي المنطقة العربية، يسعى برنامج حكومة الأردن التنفيذي لعام ٢٠١٠ إلى بناء الاقتصاد الأخضر من خلال إطلاق برنامج يستهدف تحويل البلد إلى مركز للخدمات والصناعات الخضراء. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، انتهى برنامج الأمم المتحدة للبيئة من إعداد دراسة لتقييم نطاق الاقتصاد الأخضر لصالح الأردن من أجل مساعدته على تحقيق أهداف السياسات الخاصة به. واعتمدت حكومة مصر خطة طويلة الأجل للطاقة الريحية وحددت هدفاً يتمثل في تلبية ٢٠ في المائة من الاحتياجات الكهربائية من مصادر للطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠، تغطي الطاقة الريحية ١٢ في المائة منها. وفي عام ٢٠١٠، تلقت مصر ١،٣ بليون دولار لاستثمارها في تنمية الطاقة النظيفة عن طريق مشاريع تتعلق بالطاقة الشمسية والحرارية والريحية.[٤] كما استهلت حكومة الإمارات العربية المتحدة مؤخراً مبادرة بارزة في مجال الاقتصاد الأخضر.

رابعاً - الاقتصاد الأخضر في سياق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

ألف - خصائص مشتركة ناشئة لمفهوم الاقتصاد الأخضر

٢٩ - لئن كان هدف المناقشات الأولية التي تدور على المستوى الدولي بشأن الاقتصاد الأخضر هو وضع تعريف متفق عليه دولياً للاقتصاد الأخضر، فقد أصبح من الواضح أن النُهُج الرامية إلى خضرنة الاقتصادات يمكن أن تتخذ أشكالاً متباينة وتتيح فرصاً متنوعة للبلدان المختلفة. ومع اقتراب موعد المؤتمر، بدأت المناقشات تتجه من ثم صوب ما ينبغي أن يحققه الاقتصاد الأخضر وما قد يطرحه من تحديات على البلدان الراغبة في تحقيق هذا الانتقال. ولاحت من الاجتماعات التي عقدت مؤخراً ومن البيانات والإسهامات المكتوبة التي قدمتها الدول الأعضاء لإعداد النص التجميعي للمؤتمر بعض الخصائص المشتركة للاقتصاد الأخضر التي يمكن أن تشكل في الواقع أساساً لاتفاق بشأن فهم مشترك له لدى انعقاد المؤتمر في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٣٠ - وتشمل هذه الخصائص ما يلي:

(أ) الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ولا يعد بديلاً لها؛

(ب) الاقتصاد الأخضر ييسر تحقيق التكامل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة؛

(ج) لا يمكن اتباع نهج عالمي واحد؛ فالاقتصاد الأخضر ينبغي أن يُطوَّع على أساس طوعي مع الظروف والأولويات الوطنية؛

---

(٤) United Nations Environment Programme and Bloomberg New Energy Finance, *Global Trends in Renewable Energy Investments 2011: Analysis of Trends and Issues in the Financing of Renewable Energy* (2011). Available from www.unep.org/pdf/BNEF_global_trends_in_renewable_energy_investment_2011_report.pdf.

(د) إلى جانب اتخاذ تدابير للانتقال الطوعي صوب الاقتصاد الأخضر، ينبغي تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة (الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام ١٩٩٢)؛

(هـ) ينبغي ألا يستخدم الاقتصاد الأخضر كوسيلة لفرض قيود تجارية أو شروط على المعونة أو على تخفيف الدين. وينبغي أن يعالج الاقتصاد الأخضر التشوهات التجارية، ومنها مثلاً الإعانات الضارة بيئياً؛

(و) يجب أن يعترف الاقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنية على الموارد الوطنية؛

(ز) يجب أن يرتكز الاقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

٣١ - وينبغي أن تركز الاقتصادات الخضراء، كما تم تسليط الضوء على ذلك في الوثيقة الرسمية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، على الناس والكوكب، وأن تعزز النمو الشامل، وتحافظ على سبل كسب العيش، وتوجد فرص عمل، وتؤدي إلى زيادة الإنصاف في توزيع المنافع، وتزيد الحماية الاجتماعية، إلى جانب كفالة استدامة الموارد والخدمات البيئية.

٣٢ - ويعترف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن النهج الذي يتبعه بلد من البلدان لخضرنة اقتصاده يتعين أن يكون مُطوَّعاً للوضع الخاص به، فيعبر عن رؤيته للعالم، وخاصة فيما يتعلق بالبيئة ومبادئ الاقتصاد السياسي (مع التركيز بوجه خاص على ترتيبات الإدارة في البلد المعني، وما يتوافر له من موارد طبيعية، وموارده القابلة للاستثمار، وقدراته البشرية، ووضعه الاجتماعي والاقتصادي الحالي). ويجب أن يكون تنفيذ الاقتصاد الأخضر طوعياً وأن يتحقق بالوتيرة المناسبة للبلد، وفقاً لخطة العمل الخاصة به في عملية تدريجية. فلا يمكن توقع أن تُحرز كل البلدان قدراً واحداً من التقدم. غير أن بالوسع تصور عدد من اللبنات الأساسية التي تساعد البلدان على تحقيق هذا الانتقال، ومنها كخطوة أولى، تقاسم المعارف والبيانات والمعلومات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر. وقد أشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمعهد العالمي للنمو الأخضر مؤخراً، كما أشير في موضع أسبق، في إطلاق المنتدى المعرفي للنمو الأخضر، وبمقدور هذا المنتدى أن يسهم في تحقيق ذلك الهدف.

باء - الاقتصاد الأخضر: اغتنام الفرص

٣٣ - يتضح من المناقشات التي دارت مؤخراً ومن الوثائق الرسمية المقدمة من الحكومات في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن البلدان تعترف بأن الاقتصاد الأخضر يمكن أن ينطوي على فرص متنوعة، مثل تشجيع الابتكار، وإنشاء أسواق جديدة، وإيجاد فرص عمل، والإسهام في القضاء على الفقر. ويمكن تحقيق ذلك إلى جانب احترام حدود الكوكب وتعزيز الإدارة السليمة لقاعدة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها البشرية.

٣٤ - والفرص التي يوفرها الاقتصاد الأخضر قد تتفاوت من بلد لآخر. فبالنسبة للبلدان المتقدمة، قد يكون الاقتصاد الأخضر فرصة لفتح مسارات جديدة لإيجاد فرص العمل، إلى جانب الحد من الاعتماد

على الوقود الأحفوري وزيادة كفاءة الموارد. وبالنسبة للاقتصادات الناشئة، يمكن للاقتصاد الأخضر أن يوفر فرصاً لوضع اقتصاداتها على مسار إنمائي قائم على انبعاث كربوني منخفض وعلى كفاءة الطاقة والموارد، وأن يوفر لها ميزة نسبية في السوق العالمية، إلى جانب كفالة استدامة النمو السريع لتلبية تطلعاتها الإنمائية. وفي كثير من البلدان النامية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل، يمكن أن يشكل الاقتصاد الأخضر فرصة لتخطي مراحل إنمائية وتطبيق تكنولوجيات متقدمة، ولكن ملائمة محلياً، من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وكفالة حصول المناطق الريفية على الطاقة، وتوفير إمدادات المياه النظيفة والمساكن ومرافق الصرف الصحي والنقل العام، وهي أمور يمكن أن تُوجِد فرص عمل وتسهم في القضاء على الفقر.

١ - إمكانيات لإيجاد فرص عمل خضراء لائقة

٣٥ - إيجاد فرص عمل خضراء عنصر مركزي للاقتصاد الأخضر وهو يتيح بذلك فرصة قيمة لجميع البلدان. وتبين البحوث التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية أنه في حالة استمرار النهج الخاص بترك الأمور على حالها فإن النتيجة يمكن أن تتمثل في تضاؤل أمان فرص العمل، وحدوث خسائر صافية يمكن تجنبها في حالة اتباع سيناريو الاقتصاد الأخضر.(٥) ومن جهة أخرى، يمكن أن يؤدي تنويع الاقتصاد والتركيز على أشد الناس ضعفاً، مثل النساء والشباب والعمال غير النظاميين والعاطلين، إلى إيجاد مزيد من فرص العمل، وتحقيق نمو اقتصادي شامل وتنمية مستدامة.(٦)

٣٦ - وتدل البحوث التي أشير إليها في تقرير الاقتصاد الأخضر على أن قطاعي النقل والبناء هما أكثر المجالات الواعدة من حيث إيجاد فرص عمل جديدة، لكن سيتعين توظيف استثمارات كبيرة فيهما في عدد من البلدان بغية الاستجابة للتوسع العمراني السريع وتزايد أعداد السكان. والاستثمارات الموظفة في الاقتصاد الأخضر يمكن أن تُوجِد في قطاع النقل نحو ١٠ في المائة من فرص العمل اللائقة الإضافية بالقياس إلى النهج المتمثل في ترك الأمور على حالها وذلك بفضل تحسين كفاءة الطاقة في كل أنماط النقل في اقتران مع إجراء تحول في هذه الأنماط. وفي قطاع إعادة التدوير، يمكنه أن تُوجِد هذه الاستثمارات نحو ١٠ في المائة من فرص العمل الإضافية بحلول عام ٢٠٥٠، مما يعني إيجاد ما بين ٢٥ و٢٦ مليون فرصة عمل جديدة بالقياس إلى ما بين ٢٣ و٢٤ مليون فرصة عمل جديدة وفقاً لسيناريو ترك الأمور على حالها. وفي قطاع الزراعة، يمكن للاستثمارات أن توفر ٤ في المائة من فرص العمل الإضافية خلال العقد المقبل، و٢٠ في المائة في قطاع الغابات في مجال العمالة النظامية بحلول عام ٢٠٥٠ من خلال أنشطة الحفظ وإعادة التحريج، و٢٠ في المائة في قطاع الطاقة بحلول عام ٢٠٥٠، وهي نسبة أعلى بالقياس إلى سيناريو ترك الأمور على حالها، وذلك إلى جانب تحقيق نمو اقتصادي قوي، وتقليل الانبعاثات.

---

(٥) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *نحو اقتصاد أخضر* (انظر الحاشية ١)، ومنظمة العمل الدولية *مهارات من أجل فرص عمل خضراء: رؤية عالمية* (جنيف، ٢٠١١). والتقرير متاح في الموقع التالي: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_159585.pdf.

(٦) فريق الأمم المتحدة المعني بإدارة البيئة، ''العمل على بناء اقتصاد أخضر متوازن وشامل'' (انظر الحاشية ٢).

٣٧ - ويتعين أن تُصاحب فرصَ العمل الخضراء المستدامة سياساتٌ اجتماعية تُوَظِّف استثمارات في المهارات الجديدة، وتدابير لتطويع مهارات العمالة في قطاعات رئيسية مثل الطاقة والنقل لكفالة الانتقال السلس إلى الاقتصاد الأخضر. ففي حين تعد، مثلاً، فرص العمل المتعلقة بإعادة التدوير وظائف منخفضة الأجر في كثير من الأحيان، فإن تمثيل النقابات والسياسات التي تتبعها الشركات والبلديات يمكن أن يحققاً فرقاً حاسماً فيما يتعلق بمستويات الأجور وغيرها من المسائل التي تثير قلق العاملين في القطاع النظامي. وتعد الحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي عنصرين هامين في تحسين حالة العاملين في هذه الصناعة، مما يجعل من فرص العمل المصنفة شكلاً على أنها خضراء فرص عمل لائقة بقدر أكبر.

٢ - المساهمة في القضاء على الفقر والاعتبارات الجنسانية

٣٨ - يوفر الاقتصاد الأخضر سبلاً لزيادة القدرة على خفض مستوى الفقر وعدم المساواة داخل البلدان وعبرها إلى الحد الأقصى. وستوفر الاستثمارات الخضراء في قطاعات محددة فرص العمل والإنتاج وتنظيم المشاريع. وتشمل هذه القطاعات قطاعات يُرجح إلى حد أكبر أن توفر للفقراء سبل المعيشة مثل الزراعة وصيد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية الأخرى، إضافةً إلى التشييد والهياكل الأساسية للنقل وقطاعات أخرى حضرية في الأساس، وقطاعات تكون فيها العمالة غير الماهرة واليدوية مهمة.

٣٩ - وهناك ارتباط واضح بين تخفيف حدة الفقر والإدارة الناجعة للموارد الطبيعية والنظم البيئية. وتوفر خدمات النظام الإيكولوجي، على سبيل المثال، بين ٤٧ و٩٠ في المائة مما يُعرف بـــ''الناتج المحلي الإجمالي للفقراء''. وفي البرازيل والهند وإندونيسيا ساهمت القطاعات القائمة على الموارد الطبيعية مثل الزراعة ومصائد الأسماك والغابات بما يقدر بـــ ٦ في المائة و١٧ في المائة و١١ في المائة على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥. بيد أنه عند قياس الجزء الكامل من مساهمة خدمات النظام الإيكولوجي في إجمالي دخل الفقراء وُجد أنه يمثل ٩٠ في المائة و٧٥ في المائة و٤٧ في المائة على التوالي من إجمالي حجم النشاط الاقتصادي للفقراء، الذي يشمل الأنشطة النقدية وغير النقدية في هذه البلدان.[٧] وليس هناك داعٍ للمبالغة في تقدير أهمية الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر بالنسبة لأولئك الأكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية. ويمكن للاستثمار في رأس المال الطبيعي كمصدر للنمو الاقتصادي والرفاهية أن يعالج مشكلة الفقر بأشكاله المختلفة، وليس فقط الفقر في الدخل، وذلك من خلال توفير الغذاء والرعاية الصحية.

٤٠ - وثمة مساهمة أخرى مهمة يمكن للاقتصاد الأخضر أن يقدمها للفقراء وهي تأمين الحصول على طاقة نظيفة وموثوقة. وتشير دلائل متزايدة إلى أن ضمان تمتع الفقراء بالحصول على الطاقة يمكن أن تنتج عنه فوائد ذات أبعاد متعددة تتراوح من نتائج مهمة تتعلق بالدخل والتعليم والصحة إلى رفاه المرأة.[٨] وعلى نحو متزايد تثبت أنظمة توليد الطاقة خارج نطاق شبكة التوزيع، التي تستخدم موارد متجددة أنها تمثل حلاً عملياً لتزويد المناطق الريفية في البلدان النامية بالكهرباء. علاوةً على ذلك فإن توسيع نطاق

---

(٧) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ''اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي''، يمكن الاطلاع عليها في الرابط http://teebweb.org/.

(٨) فريق الأمم المتحدة لإدارة البيئة، ''العمل باتجاه اقتصاد أخضر متوازن وشامل'' (أنظر الحاشية ٢).

الكهرباء الريفية على هذا النحو يمكن أن يساعد في تعزيز الروابط بين الأنشطة الزراعية والأنشطة غير الزراعية في المناطق الريفية مما يحفز التنمية ويقلل من حدة الفقر.

٤١ - وعلى نحو مماثل، فإن الاستثمار المتواضع في تخضير الزراعة وتحسين الإنتاجية الزراعية يمكن أن تكون له آثار كبيرة على الرفاه. ويعتمد زهاء ٢،٦ بليون شخص على الزراعة كمصدر للدخل تعيش الغالبية العظمى منهم في مزارع صغيرة وفي مناطق ريفية على أقل من دولار واحد في اليوم. ولذلك فإن زيادة الإنتاج الزراعي مع تحسين خدمات النظام الإيكولوجي (التي يعتمد عليها الفقراء بصورة مباشرة أكبر للحصول على الغذاء والدخل)، يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في خفض مستوى الفقر. وعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن كل زيادة بمقدار ١٠ في المائة في الغلة الزراعية يصحبها انخفاض بنسبة ٧ في المائة في مستوى الفقر في أفريقيا وأكثر من ٥ في المائة في آسيا. كذلك تشير الدلائل إلى أن تطبيق الممارسات الزراعية الخضراء قد أدى إلى زيادة الغلة إلى ما بين ٥٤ و١٧٩ في المائة، خصوصاً في المزارع الصغيرة.(٩)

٤٢ - وعلى نطاق عالمي، فإن إعادة توزيع فوائد النمو من خلال توفير خدمات عامة عادلة وعالية الجودة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والماء والصرف الصحي والحماية الاجتماعية، يعزز مهارات وإنتاجية الفقراء الذين يمكنهم بدورهم المساهمة في النمو عند تزويدهم بالأصول والموارد التي تسمح لهم بالمشاركة على نحو فعال في عملية التنمية.(١٠) إن التركيز الفعال على النساء والأشخاص المعزولين اجتماعياً والمجموعات السكانية التي يصعب الوصول إليها الذين قد يحتاجون لمساعدة خاصة للحصول على فرص العمل والخدمات الجيدة، قد يكون له آثار هامة مضاعفة تؤثر بشكل إيجابي على العديد من أبعاد الرفاهية. فعلى سبيل المثال، تميل الأمهات المتعلمات إلى أن يكون لديهن أطفال يتمتعون بتغذية وتعليم أفضل. ولذلك فإن الاستثمار في رأس المال البشري هو عنصر هام من عناصر الاستثمار في الاقتصاد الأخضر الشامل.

٤٣ - وتمثل أنظمة الحماية الاجتماعية أيضاً عوامل تثبيت اقتصادي واجتماعي فعالة لأنها تعالج الاحتياجات المالية والمشاكل الاجتماعية وعمليات التكيف الاجتماعي والاقتصادي وتخفف من تأثير الكوارث. ولذلك فإن الحماية الاجتماعية يجب أن تكون في قلب التحول العادل نحو اقتصاد مراعٍ للبيئة وسهل التكيف مع المناخ.(١١) وللاستثمار في نظام وطني للحماية الاجتماعية آثار اقتصادية إيجابية لأنه يمكن المجتمعات من الاتجاه نحو تنمية قدراتها الإنتاجية الكاملة. إن هذه الأنظمة أساسية في إيجاد مجتمع سكاني يتمتع بصحة كافية وتغذية جيدة ومثقف ويحظى بفرص وظيفية أكبر في الاقتصاد الرسمي. كذلك تساهم هذه الأنظمة في التعافي بصورة فعالة من الكوارث الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية التي تؤثر على صحة الإنسان ودخله وأمنه الغذائي ومأواه. إضافةً إلى ذلك فإن الحماية الاجتماعية، بوصفها شبكة

---

(٩) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *نحو اقتصاد أخضر* (انظر الحاشية ١).

(١٠) فريق الأمم المتحدة لإدارة البيئة، ''العمل باتجاه اقتصاد أخضر متوازن وشامل'' (أنظر الحاشية ٢).

(١١) المرجع نفسه.

سلامة، تدفع تحمل المخاطر وأنشطة تنظيم المشاريع التي هي ضرورية لتحقيق تحول منهجي نحو اقتصاد أخضر.[١٢]

٣ - فرص الإنفاق العام من خلال الإصلاح المالي

٤٤ - توفر عمليات الإصلاح المالي البيئي القدرة على تدخيل التكاليف الاجتماعية لتدهور النظام الإيكولوجي والاستخدام المكثف للموارد من خلال الضرائب الخضراء ورسوم الاستخدام ووقف الإعانات الضارة بالبيئة في مجالي الزراعة والطاقة، على سبيل المثال. وقد طبقت عمليات الإصلاح هذه في بعض البلدان النامية وحققت نجاحات في ثلاثة جوانب هي من حيث توليد العوائد وتحسين البيئة وخفض مستوى الفقر. واستخدمت الموارد العامة الناتجة في الاستثمار في توفير خدمات عالية الجودة للفقراء. كذلك يمكن أن تستخدم هذه الموارد للإنفاق على الحماية الاجتماعية للحد من تأثير فقدان الوظائف وتوفير التدريب في مجالات وظائف خضراء جديدة والاستثمار في الطاقة المتجددة والهياكل الأساسية للطاقة وكفاءة الطاقة وخدماتها ذات الصلة.

٤٥ - وعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٥ شرعت حكومة غانا في إصلاحات لخفض الإعانات البترولية بعد أن أدركت أن الفائدة الأساسية منها تعود على المجموعات العالية الدخل. وفي نفس الوقت ألغت الحكومة الرسوم الدراسية في المدارس الابتدائية والإعدادية، وأتاحت المزيد من الأموال للرعاية الصحية الأولية وبرامج كهربة الريف التي تستفيد منها المجتمعات المحلية الفقيرة.[١٣] وأدخلت حكومة إندونيسيا أيضاً إصلاحات على إعانات الوقود الأحفوري مستخدمةً الوفورات لتمويل الإنفاق الهادف على شبكات السلامة الاجتماعية.[١٤] ويمكن لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن يوفر فرصة للحكومات لكي تعيد النظر في إنفاقها الحالي وتقدم تعهدات في هذا الصدد.

٤ - الاقتصاد الأخضر والتجارة

٤٦ - عبرت بعض البلدان خلال عملية التحضير للمؤتمر عن القلق من إمكانية استخدام السياسات الداعمة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بطريقة قائمة على الحماية. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن المعايير البيئية فعالة في تشجيع الأسواق المستدامة للسلع والخدمات فإنها يمكن أيضاً أن تكون بمثابة عائق للمصدرين من البلدان النامية، خصوصاً الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي قد لا تمتلك الموارد اللازمة للوفاء بتلك المعايير.

٤٧ - وثمة هدف رئيسي للاقتصاد الأخضر هو النمو في القطاعات الاقتصادية التي تساهم في الاستدامة البيئية. ويمثل التوسع التجاري في السلع والخدمات البيئية نتيجة طبيعية لهذا النمو. وهناك بعض التدابير السياساتية التي تركز على الوضع الداخلي يمكن للبلدان استخدامها لتشجيع الاقتصاد الأخضر، مثل التدابير المؤسسية والتدابير القائمة على المعلومات، التي لا تؤثر بشكل كبير على الواردات

---

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) صندوق النقد الدولي، إعانات أسعار الوقود والغذاء: القضايا وخيارات الإصلاح (واشنطن العاصمة، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨). يمكن الاطلاع عليه في الرابط www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/090808a.pdf.

(١٤) Bruvoll, A., Skjelvik, J.M., and Vennemo, H. "Reforming environmentally harmful subsidies. How to counteract distributional impacts" (2008). Available from www.norden.org/en/publications/publications/2011-551.

والصادرات. وهناك تدابير أخرى يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على التجارة، مثل زيادة الوصول إلى سوق السلع والخدمات البيئية، وهذا أحد البنود التي تجري مناقشتها كجزء من جولة المفاوضات التجارية في الدوحة تحت إشراف منظمة التجارة العالمية.

٤٨ - وتؤدي التجارة دوراً هاماً على صعيد التحول نحو اقتصاد أخضر من خلال تيسير فتح أسواق جديدة للسلع والخدمات الخضراء، من بين أشياء أخرى. ويمكن لزيادة الطلب على المزيد من المنتجات المستدامة أن يؤدي إلى نشوء أسواق جديدة للشركات التجارية التي تطبق ممارسات إنتاج مستدامة، وهو ما سيؤدي إلى زيادة مسارات العوائد ونشوء فرص عمل جديدة مع خفض استخدام واستنفاد الموارد وخفض معدل التلوث. وعلى سبيل المثال، بلغ متوسط التوسع في الأسواق الرئيسية للأغذية والمشروبات العضوية من ١٠ إلى ٢٠ في المائة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٧ بينما بلغ حجم التجارة العالمية في هذه المنتجات زهاء ٥٠ بليون دولار حالياً.[١٥] ومن المتوقع أن يتضاعف حجم السوق العالمي للمنتجات والخدمات البيئية من ١،٣٧ تريليون دولار في السنة حالياً إلى ٢،٧٤ تريليون دولار في السنة بنهاية عام ٢٠٢٠.[١٦]

٤٩ - ورغم أن التجارة يمكن أن تساعد في توجيه اقتصاد ما نحو نمو أكثر اخضراراً فإن النمو يجب أن يكون شاملاً من خلال بناء القدرات الإنتاجية والبشرية للبلدان النامية لتمكينها من المشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي عن طريق توليد فرص العمل للعاطلين عن العمل وزيادة حصول الفقراء على الخدمات الأساسية مثل الطاقة والمياه والاتصالات والنقل. ويعتمد تحسين النتائج التجارية التي تراعي مصالح الفقراء على قدرة البلدان على تنفيذ سياسات وتدابير وطنية تكميلية لتيسير وتعزيز مشاركتها في تجارة البضائع والخدمات الخضراء.

٥٠ - ويمكن أن تمثل إزالة التشوهات التجارية، خصوصاً الإعانات الضارة، نتيجة إيجابية بالنسبة للتجارة والبيئة والتنمية. إن التكفل بأن تكون التجارة عادلة ومنصفة من خلال وقف مثل هذه الإعانات وسائر أشكال الدعم المحلي غير العادل يمكن أن يثبط طرائق الإنتاج الضارة بالبيئة من خلال خفض الحوافز لفرط استهلاك الموارد الشحيحة. ويمكن لإصلاح الإعانات ذات النتائج الاقتصادية والبيئية الضارة، مثل الإعانات المقدمة للوقود والزراعة ومصائد الأسماك والغابات، أن يوفر مساحة مالية لبرامج الحماية الاجتماعية مما يساهم في خفض مستوى الفقر مع تشجيع الانتقال إلى اقتصاد أخضر.

٥١ - وعبرت بعض البلدان عن القلق بشأن الإعانات التي تستخدم كحافز لدفع النمو في قطاعات رئيسية في الاقتصاد الأخضر، مثلاً في قطاع الطاقة المتجددة. فأي شكل من أشكال الإعانات يمكن أن يشوه التجارة الدولية من خلال إعطاء ميزة تنافسية للشركات المحلية على حساب المنافسين الأجانب. ولذلك فإن ضمان أن تكون الإعانات مرتبطة بالزمن ومقدمة وفقاً للمبادئ والقواعد التجارية المتفق عليها عالمياً طبق ما دعت إليه منظمة التجارة العالمية، هو أمر ذو أهمية قصوى.

---

(١٥) A. Sahota, "The global market for organic food and drink", in *The World of Organic Agriculture: Statistics and Emerging Trends 2009*, H. Willer and L. Kilcher, eds. (IFOAM, Bonn; FiBL, Frick; ITC, Geneva, 2009).

(١٦) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *نحو اقتصاد أخضر* (انظر الحاشية ٢).

خامساً - النتائج المحتملة لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر

٥٢ - دُعي جميع أصحاب المصلحة لتقديم مدخلات مكتوبة بنهاية ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لنص مشروع نتائج المؤتمر. ومن واقع الإفادات المقدمة من جانب الدول الأعضاء والأفرقة الإقليمية والسياساتية، والمدخلات في اجتماعات اللجنة التحضيرية الإقليمية، بدأت العديد من النتائج المحتملة للمؤتمر والتي لها صلة بالاقتصاد الأخضر في الظهور. وتقع هذه النتائج بشكل عام في فئتين تكميليتين: تعهدات محتملة مفادها أن البلدان يمكن أن تطبق بصورة مشتركة تدابير للتحول إلى الاقتصاد الأخضر على المستوى الوطني، وتدابير وعمليات دولية يمكن للحكومات أن توافق عليها للمساهمة في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. ومن الممكن تصور نتيجة تعكس خليط من الفئتين معاً.

٥٣ - وترد أدناه مجموعة مختارة من النتائج المحتملة للمؤتمر استناداً إلى مقترحات ظهرت في الإفادات المقدمة من جانب العديد من الدول الأعضاء أو التي قدمت بصورة مشتركة من جانب العديد من الدول الأعضاء عبر المدخلات المشتركة لأفرقتها السياساتية. إن قائمة المقترحات المقدمة من جانب الدول الأعضاء ليست جامعة وهي ليست تجميعاً رسمياً للإفادات المقدمة حيث أن أمانة المؤتمر هي التي قامت بهذه العملية. والهدف من القائمة هو بيان بعض المسائل التي يمكن أن تُثار بوصفها مسارات محتملة لكي تنظر فيها البلدان وتناقشها كجزء من المؤتمر تحت موضوع ''الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر''.

ألف- التعهدات المشتركة المحتملة: تدابير وطنية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر

١ - تعميم الاقتصاد الأخضر أو الخطط الوطنية للاقتصاد الأخضر

٥٤ - أقرت العديد من البلدان، في الإفادات التي قدمتها، بأهمية وضع خطط وطنية للاقتصاد الأخضر أو إدماج الاقتصاد الأخضر في الخطط القائمة خلال العملية التحضيرية. وتبين هذه الإفادات الوعي المتزايد بأن المحفظة البيئية هي جزء لا يتجزأ من جدولي أعمال النمو الاقتصادي والتخطيط الاستراتيجي، وتُعامل على هذا النحو. إن وضع وتنفيذ خطط وطنية للاقتصاد الأخضر من شأنه أن يكفل الاتساق بين السياسة المالية والتدابير البيئية وأن يبين دور مختلف المؤسسات في استغلال وإدارة الأصول البيئية وتوفير التركيز لاستثمار الموارد في القطاعات الرئيسية. كما أن إدماج اعتبارات الاقتصاد الأخضر في الخطط أو الاستراتيجيات الوطنية القائمة، مثل التنمية وتغير المناخ والاستهلاك والإنتاج المستدامين، يمكن أن يكفل الاتساق مع المبادرات والتدابير السياساتية الأخرى على الصعيد الوطني. ولذلك فإن تعهد البلدان بالتأكيد على الأهمية الاستراتيجية للعلاقة الإيجابية بين البيئة والاقتصاد والمجتمع في عمليات صنع القرار المتعلقة بالتنمية يمكن أن يكون أحد نتائج المؤتمر.

٢ - الإصلاح المالي

٥٥ - ذُكر الإصلاح المالي أيضاً في نصف الإفادات المقدمة إلى المؤتمر ويُنظر إليه على نطاق واسع على أنه أداة رئيسية لتحسين الإنفاق العام والحماية الاجتماعية والنتائج البيئية.

٥٦ - وفي الكثير من البلدان تخفض الإعانات بصورة زائفة أسعار البضائع والخدمات الضارة بالبيئة وتزيد من مستويات الاستهلاك المفرطة وتعيق وضع حلول بديلة أنظف أو الاستثمار في هذه الحلول.

وتظهر الدراسات أن الإعانات العتيقة الضارة بالبيئة تعادل على المستوى العالمي ما بين ١ و٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.[١٧] وبالتالي فإن هذه الإعانات تقلل المساحة المالية المتاحة للحكومات من أجل الاستثمار المباشر في القطاعات الاستراتيجية وتقلص الدعم المحتمل للقطاعات الأخرى.

٥٧ - عندما تكون العوامل الخارجية المؤثرة على البيئة غير مؤثرة بصورة عامة على الأسعار فسيكون هناك تحيز طبيعي ضد الاستثمار في القطاعات الخضراء وسيكون من العسير على البدائل المستدامة للمنتجات والخدمات أن تنافس. ويوفر الإصلاح المالي، وعلى وجه التحديد الإصلاح الضريبي، إمكانية تدخيل تكلفة العامل الخارجي في سعر السلعة أو الخدمة عبر ضريبة تصحيحية أو عبر تدابير مالية أخرى، مما يعيد توجيه التمويل نحو الاستثمار الأخضر ويشجع الابتكار. ومن شأن التعهدات الوطنية بالتخلص التدريجي المربوط بالزمن من الإعانات الضارة بالبيئة، والإصلاح الضريبي والسعري الجيد التخطيط أن يصلح هذه التشوهات على المدى البعيد وأن يساعد في التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

٣ - إشراك القطاع الخاص وتنظيم القطاع المالي

٥٨ - أكدت العديد من الدول الأعضاء في مدخلاتها الرسمية على دور القطاع الخاص، وذلك في الغالب بالإشارة إلى الدور المهم للاستثمارات الخاصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأشارت بعض البلدان إلى أهمية الكشف عن البيانات غير المالية في التأثير على قرارات الشركات وبناءً على ذلك دعت إلى ضرورة تعزيز نُهُج المسئولية الطوعية الاجتماعية المشتركة مثل مبادرة الاتفاق العالمي أو مبادرة الإبلاغ العالمية أو جعل الكشف عن الجوانب الاجتماعية والبيئية إلزامياً. وقد طبق الأخير بنجاح في بلدان مثل الدانمرك وفرنسا وجنوب أفريقيا حيث بشر بنتائج واعدة. كذلك أشارت بعض الدول الأعضاء إلى دور الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الذي يعاني في الغالب من التجاهل، ودعت هذه الدول إلى توفير بيئة مواتية لهذه الشركات أو توسيع نطاق مبادرات المسئولية الاجتماعية المشتركة العالمية لكي تشمل هذه الشركات.

٥٩ - وفي هذا السياق، أشارت بعض الدول الأعضاء أيضاً إلى الدور الرئيسي للقطاع المالي، مع الإشارة على نحو خاص للأزمة المالية والاقتصادية. ولذلك اقترحت بعض الحكومات تنظيم القطاع المالي بشكل أكثر صرامةً. وبالمثل، فإن إدخال معايير بيئية واجتماعية وإدارية موحدة في عملية صنع القرارات المالية يمكن أن يكون وسيلة فعالة لضمان إعطاء المخاطر البيئية والاجتماعية والاقتصادية الاعتبار الكافي عند توجيه الاستثمارات صوب اقتصاد أخضر.

٦٠ - ويمكن للمسئولية الاجتماعية الطوعية المشتركة وتخصيص حيز إضافي جيد التنظيم للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنظيم القطاع المالي أن تساعد في التعجيل بالتحول نحو اقتصاد أخضر شامل لقطاعات المجتمع. وقد تتعهد الحكومات في المؤتمر باتخاذ تدابير تتطلب تطبيق معايير إدارية واجتماعية وبيئية موحدة في عملية اتخاذ القرارات المالية، مع تشجيع الخبراء الماليين والمستثمرين وشركات التأمين على إدخال اعتبارات المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي عبرت عنها ونشرتها الأُطر الدولية،

---

(١٧) برنامج الأمم المتحدة للبيئة. نحو اقتصاد أخضر: *مسارات للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. مؤلف لمقرري السياسات* (نيروبي، ٢٠١١). يمكن الاطلاع عليه في
.www.unep.org/greeneconomy/Portals/88/documents/ger/GER_synthesis_en.pdf.

مثل بيان برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتعهد من جانب المؤسسات المالية بشأن البيئة والتنمية المستدامة ومبادئ خط الاستواء ومبادرة مبادئ الاستثمار المسئول، وطلب تقديم تقارير مرحلية عن استخدام هذه المعايير.

٤ - المشتريات العامة المستدامة

٦١ - أشارت العديد من الدول الأعضاء إلى أهمية المشتريات العامة المستدامة بوصفها ميزة مهمة من ميزات التحول إلى اقتصاد أخضر. وتقدر المشتريات العامة بما يزيد عن ٤ تريليونات دولار سنوياً وتمثل ما نسبته ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لبعض البلدان. ويمكن للمشتريات العامة أن تشجع أسواق المنتجات الصديقة للبيئة والتي تستخدم فيها الموارد بكفاءة من خلال حجمها ووظيفتها في وضع القواعد. ولذلك فإن أحد النتائج الرئيسية للمؤتمر يمكن أن تكون هي التعهد بإنشاء برامج مشتريات عامة مستدامة وتطبيق معايير الاستدامة في أعداد إضافية من التعاقدات.

باء - التدابير أو العمليات الدولية للمساهمة في التحول إلى اقتصاد أخضر

١ - قياسات بديلة للتقدم من أجل استكمال إجمالي الناتج المحلي

٦٢ - ذكر عدد من الدول الأعضاء أن هناك حاجة لاقتراح تدابير جديدة للثروة خاصة بالمحاسبة المتعلقة بـــ''بما بعد الناتج المحلي الإجمالي''. واقترحت بعض الدول وضع مؤشرات لقياس الاستدامة والتقدم في تخضير الاقتصادات.

٦٣ - وقد أدى التركيز غير المتوازن على النشاط الاقتصادي إلى الحفاظ على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر رئيسي للتنمية. هذا الاعتماد الخاص على نشاط السوق لم يشكل أبعاداً مهمة للتنمية الاجتماعية والبيئة. ونظراً لعدم إحراز تقدم على صعيد إدماج ركائز التنمية المستدامة، فإن هناك وعي متزايد بأن هناك حاجة لبيانات ومؤشرات معززة لاستكمال الناتج المحلي الإجمالي من خلال قياس الأداء الاقتصادي من حيث التكوين الشامل للثروة ورفاه الإنسان، ولتقييم كفاءة الموارد واستدامة البيئة وإدماج هذه الأشياء في أُطر المحاسبة الوطنية.

٦٤ - ويمكن للمشاركين في المؤتمر أن ينفذوا عملية أُطر وقياسات محاسبية متفق عليها عالمياً لاستكمال الناتج المحلي الإجمالي من أجل قياس التقدم باتجاه التنمية المستدامة بشكل أفضل. إن لبنات إنشاء مثل هذه القياسات موجودة بالفعل. ويمكن أن تكون الخطوة الأولى هي تطبيق البلدان لنظام الأمم المتحدة الخاص بالمحاسبة البيئية الاقتصادية المتكاملة الذي من المقرر أن تعتمده لجنة الأمم المتحدة الإحصائية في شباط/فبراير ٢٠١٢. ويمكن بعدئذ البناء على ذلك من أجل وضع إطار محاسبي شامل يستند إلى الركائز الثلاث للتنمية المستدامة.

٦٥ - واقترحت بعض البلدان وضع مؤشرات لتتبع أهداف التنمية المستدامة وقياس التقدم على صعيد تخضير الاقتصادات. ويمكن للمشاركين في المؤتمر إنشاء عملية دولية لوضع مثل هذه المؤشرات تسلم بأهمية القياسات الجديدة في إعادة تعريف الأداء الاقتصادي وتتبع الاستدامة عبر الوقت.

٢ - الاستهلاك والإنتاج المستدامان وكفاءة استخدام الموارد

٦٦ - شددت الكثير من الدول الأعضاء، طوال العملية التحضيرية، على أهمية إنشاء اقتصاد أخضر يستند إلى الاستخدام الكفؤ للموارد وإلى ممارسات مستدامة على صعيدي الاستهلاك والإنتاج. ودعت المجموعات الإقليمية والسياسية الرئيسية إلى اعتماد أنماط الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي وضعت أثناء الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة.[١٨] فمن خلال البرامج المواضيعية والشاملة، سيوفر الإطار العشري الدعم للمبادرات الإقليمية والوطنية الرامية إلى تسريع الانتقال نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين، على نحو يعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إطار قدرة النظم الإيكولوجية على مساندة هذه التنمية، وذلك من خلال معالجة العلاقة بين تدهور البيئة والنمو الاقتصادي، والفصل بينهما حيثما يقتضي الأمر ذلك، عن طريق تحسين مستوى الكفاءة والاستدامة في استخدام الموارد وعمليات الإنتاج (استناداً إلى نهج دورة الحياة)، والحد من تدهور الموارد ومن التلوث والنفايات.

٣ - التدريب لاكتساب المهارات أو مخططات التوظيف

٦٧ - أوضحت الكثير من الدول الأعضاء أن إيجاد فرص العمل الكريم يعدّ واحدة من الأولويات، وأن على الاقتصاد الأخضر أن يساهم في توفير هذه الفرص. وتبين البحوث التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية[١٩] أنه خلال عملية الانتقال إلى اقتصادات أكثر رفقاً بالبيئة، سيكون من الضروري إعادة تحديد سمات الوظائف في مجالات الصناعات الملوثة التي تصدر كميات كبيرة من الانبعاثات أو في القطاعات غير المستدامة حالياً، كما هو حال الكثير من مصائد الأسماك في العالم، وأن بعض تلك الوظائف قد تختفي. بيد أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن يفضي إلى إيجاد الملايين من فرص العمل الخضراء التي توفر الدعم لقطاعات الزراعة والبناء والطاقة والغابات والسياحة والنقل المستدامة، ولقطاعي إدارة النفايات وإعادة تدويرها. وسيكون من الضروري إعادة تدريب شرائح من القوة العاملة ممن سيخسرون وظائفهم، علاوة على توفير التدريب والتدريب المهني وتطوير مهارات أصحاب الأعمال الحرّة لكي يستطيعوا مزاولة الأعمال الخضراء. وهناك عروض عدة ترد في النص المجمّع وتقترح برامج ذات إطار مماثل. وبالتالي سيكون في وسع المشاركين في المؤتمر أن يعتمدوا برنامجاً عالمياً لتطوير المهارات يوفر الدعم للبلدان من خلال توفير التدريب المذكور للقوة العاملة لديها.

٤ - تقاسم الأدوات وتبادل أفضل الممارسات

٦٨ - أقرت الكثير من الدول الأعضاء بأن في وسعها استخلاص دروس قيّمة من تجارب الدول الأخرى، واقترحت إنشاء منبر أو مركز يتم من خلاله تقاسم الأدوات وتبادل أفضل الممارسات المستخدمة في تطوير وتنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر. وتبعاً لذلك، قد تتمثل إحدى نتائج المؤتمر في

---

(١٨) E/2011/29-E/CN.17/2011/20.

(١٩) International Labour Organization, *Green Jobs: towards decent work in a sustainable, low-carbon world* (Geneva, 2008). Available from www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/documents/publication/wcms_158727.pdf.

التوصل إلى اتفاق يستند فيه إلى الشبكات القائمة أو إنشاء شبكات جديدة لخلق المعارف وتبادل أفضل الممارسات بين البلدان والمناطق، وتعزيز العلاقات بين بلدان الجنوب وتشجيع التعاون الثلاثي.

٥ - تعزيز عمليات صنع القرار بالاستناد إلى المعارف العلمية السليمة

٦٩ - أقرت دول أعضاء عدة بضرورة أن يستند صنع القرار إلى معارف علمية سليمة، مما يتطلب توثيق الصلة بين العلم والسياسات. ويتزايد الاعتراف بأنه على الرغم من ضخامة المعارف العلمية المتعلقة بكوكب الأرض وتخومه وشح الموارد فيه وما للأنشطة الاقتصادية من آثار على جميع هذه العناصر، فإن عالم العلوم والأبحاث وعالم صنع القرار يعيشان حالة انفصال.

٧٠ - وقد اقترح إعداد تقرير عن توقعات الموارد في العالم يقوم بدراسة الروابط بين الموارد الطبيعية وتغير المناخ، ويساعد في تقييم الاحتياجات العالمية والوطنية ودون الوطنية للاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مستنداً في ذلك إلى أعمال الفريق الدولي للموارد ومساهماً في توسيع نطاق تلك الأعمال.

٦ - سد ثغرات التنفيذ لتسهيل عملية الانتقال

٧١ - أقرّ عدد من الدول الأعضاء بالفرص المتاحة، ومنها الفرص المذكورة آنفاً، لكنها أثارت شواغل مشروعة مفادها أن الاقتصاد الأخضر قد يتمخض عن شرائح فائزة وشرائح خاسرة. وأقرت أكثرية البلدان النامية أيضاً بأن الاستفادة من الفرص التي قد يتيحها الاقتصاد الأخضر على النحو الأمثل يستوجب التغلب أولاً على بعض العقبات، ومن بينها التكاليف وعدم توافر التكنولوجيا الملائمة والافتقار إلى القدرات المؤسساتية والبشرية. وشملت الاقتراحات إيجاد آليات دولية لتوفير الدعم التقني وبناء القدرات وتيسير نقل التكنولوجيا وتشجيع الآليات المالية المبتكرة. واقترحت بعض الدول الأعضاء إنشاء صندوق للاقتصاد الأخضر أو صندوق للتنمية المستدامة يخصصان لدعم البلدان النامية.

٧٢ - ورأى الكثير من البلدان النامية أن الافتقار إلى التكنولوجيا الملائمة يشكل عقبة تحول دون تحقيق التنمية المستدامة، وأن نقل التكنولوجيا المعقولة الثمن والتركيز على سياسات التعليم والتدريب التقني والاستثمار وتحسين المهارات المحلية سيتيح للبلدان النامية خلق قدرات محلية وتطوير قطاع اقتصادي جديد قادر على المنافسة. وبالتالي فإن من اللازم أن تحتل هذه العناصر مكانة مركزية في الاقتصاد الأخضر. ويؤدي التعاون الإقليمي والدولي دوراً هاماً أيضاً. وفي هذا السياق، دعت دول أعضاء عدة إلى تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات على نحو أكثر جدية. وقدمت أيضاً اقتراحات دقيقة، كان من بينها إنشاء مراكز إقليمية للتفوق في مجال البحوث والتكنولوجيا وتطوير التكنولوجيا ونقلها، ووضع خطط عمل لتوفير المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية.

٧ - إصلاح نظام التجارة المتعدد الأطراف

٧٣ - ترى حكومات عدة أن المؤتمر يوفر فرصة لإصلاح النظام التجاري العالمي وبنيته. ويشمل ذلك إجراء إصلاحات تتعلق بشروط التمثيل في مجالس إدارة بعض المنظمات. وتشير حكومات أخرى إلى ضرورة إعادة النظر في حقوق الملكية الفكرية وما لها من دور محتمل في نقل التكنولوجيا.

٨ - ميثاق للاقتصاد الأخضر أو خطة طريق أو إطار أو برنامج عمل له

٧٤ - من المسلم به أنه لا يوجد نهج شمولي، وأن على الحكومات أن تحدد الطريق الذي ستتبعه لتخضير اقتصاداتها، بيد أن المؤتمر يوفر الفرصة أمام الحكومات لإنشاء الآليات اللازمة للتنسيق والدعم الفعالين على المستوى العالمي. وقد اقترحت عدة دول أعضاء آليات دولية تجمع بين الأطراف الفاعلة للعمل على أي التزامات متفق عليها أو أهداف مشتركة. فعلى سبيل المثال، تشمل العروض الكتابية المقدمة إلى المؤتمر ما يلي:

(أ) ميثاق اقتصاد أخضر جامع يعزز المسؤولية الاجتماعية للشركات ويطبق مؤشرات للاستدامة في أسواق المال؛

(ب) خارطة طريق للاقتصاد الأخضر تنطوي على رؤية مشتركة وجداول زمنية وغايات وأهداف وإجراءات، وتوفر الدعم لعمليات التنفيذ الوطنية في شكل مجموعة من الصكوك والتدابير التي يمكن للبلدان تقاسمها واستخدامها، بما في ذلك خدمات لتوفير المعلومات والدعم التقني لعمليات التنفيذ الوطنية.

٧٥ - ودعت دول أعضاء أخرى إلى إقامة علاقات تعاون دولي مماثلة على صعيد موضوع التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً، ويتضمن ذلك إطار عمل للتنفيذ والتزامات بتحقيق التنمية المستدامة، أو خطة عمل تسترجع الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة وتتيح تنفيذها من خلال توفير الدعم الملائم للبلدان النامية لكي يتسنى لها تعزيز نموها الاقتصادي باستخدام ما يتاح لها من الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

٧٦ - واستناداً إلى الاستنتاجات الواردة في تقرير الاقتصاد الأخضر الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة والحاجة الواضحة للتعاون الدولي والدعم فيما يتعلق بالتنفيذ والمساعدة التقنية، أدرج برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عرضه الرسمي المقدم كجزء من العملية التحضيرية للمؤتمر اقتراحاً لآلية مماثلة على الصعيد الدولي تشمل عدداً من الاقتراحات التي وردت على نحو متكرر في العروض المقدمة من الحكومات، ومن بينها:

(أ) آلية تمويل تتكون من صناديق سيادية، ومخصصات للإنفاق العام أعيد توجيهها، ومساهمات ثنائية ومتعددة الأطراف، ومؤسسات مالية دولية وإقليمية، وتمويل خاص، تتيح جميعها بلوغ المستوى المتوقع من التمويل المطلوب؛

(ب) وظيفة مركز عالمي للمعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا تضطلع بها منظمات قائمة، وتتمثل في توفير المعلومات وتيسير الحصول على التكنولوجيا اللازمة؛

(ج) برنامج طموح لتوفير الدعم التقني وبناء القدرات للبلدان النامية الساعية إلى وضع وتنفيذ مبادرات وبرامج وطنية للاقتصاد الأخضر تشمل قدرات بشرية ومؤسساتية معززة (للبحث والتنفيذ وحشد الموارد، والإدراك العام وإشراك أصحاب المصلحة، والتعليم والتدريب، ورصد وتقييم التقدم المحرز، واقتناء التكنولوجيا ذات الصلة ونشرها وتوفير الصيانة لها)، والتحاور مع معاهد البحث وقطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية لتبادل الأمثلة عن أفضل الممارسات

المستخدمة في تصميم مبادرات الاقتصاد الأخضر على جميع المستويات، وتنفيذها وتقييمها، وإيجاد منتدى للمعلومات يتم من خلاله تقاسم هذه المعارف بالاستناد إلى هذه الأمثلة. ويمكن لهذا المنتدى أن يقوم بتجميع الأدوات والمنهجيات والدراسات والتوصيات المتعلقة بالسياسات التي تطورها أطراف فاعلة دولية مختلفة، لتشكل مجموعة أدوات للاقتصاد الأخضر تتاح لجميع أصحاب المصلحة؛

(د) برنامج عالمي لتنمية المهارات يُوجه بصورة خاصة إلى الشباب الذين يحتاجون إلى التحلي بمهارات تمكنهم من المشاركة بصورة أكثر عدالة في عملية التنمية. ويوفر هذا البرنامج أيضاً وسيلة لتجديد قاعدة المهارات المتعلقة بالاقتصادات المستدامة، وذلك من خلال برنامج عالمي لتنمية المهارات، وإعادة التدريب، وتنمية مهارات مزاولي الأعمال الحرة، والتدريب المهني في مجال الاقتصاد الأخضر.

سادساً - الموجز المقدم من الرئيس وما يمكن أن ينطوي عليه من رسائل

٧٧ - يعد مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي المحفل الرفيع المستوى للسياسات البيئية في الأمم المتحدة، ويجتمع في كنفه وزراء البيئة في العالم لاستعراض المسائل الهامة والناشئة المتعلقة بالسياسات في مجال البيئة. ويقدم المجلس/المنتدى المشورة والتوجيه الواسعي النطاق في مجال السياسات تحقيقاً لأهداف عدة، من بينها تعزيز التعاون الدولي في مجال البيئة. ويقوم المجلس/المنتدى بدعوة المسؤولين في وكالات الأمم المتحدة ورؤساء أمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف للمشاركة والتحاور مع الوزراء أثناء الاجتماعات، ويسعى إلى تشجيع المشاركة الهادفة لممثلي المجموعات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك القطاع الخاص.

٧٨ - وقد جرت العادة على أن يعدّ رئيس المجلس/المنتدى موجزاً للمشاورات الوزارية التي تجري أثناء كل دورة. ويتيح الموجز الفرصة أمام الوزراء ليبعثوا برسالة إلى منظومة الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص تتضمن آراءهم بشأن المواضيع قيد المناقشة.

٧٩ - وقد يرغب الرئيس في أن يرسل الموجز إلى أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٨٠ - وللوزراء حرية اتخاذ القرار بشأن مضمون الاجتماعات، بيد أن هناك عدداً من الأسئلة المقترحة التي قد تساعد على تحفيز المناقشات في إطار اجتماعات الموائد المستديرة، وهي:

(أ) كيف يمكن للاقتصاد الأخضر أن يساعد على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية في عالم يعاني من شحّ الموارد؟

(ب) ما هي المسائل التي ينبغي للحكومات أن تركز عليها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كي توفر الدعم اللازم للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؟

(ج) ما هي الركائز اللازمة لدعم الانتقال العالمي إلى اقتصاد أخضر (المعايير القياسية، تقاسم المعارف، الإصلاح المالي)؟

(د) ما هي الخطوات التي ينبغي اتخاذها لكفالة انتقال سلس وعادل من الناحية الاجتماعية إلى الاقتصاد الأخضر؟

(هـ) ما هي الفرص والتحديات التي يشهدها بلدكم في سعيه إلى الانتقال إلى اقتصاد أخضر، وماذا تتوقعون من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في هذا الصدد؟

(و) كيف يمكن إدماج الاقتصاد الأخضر في المناقشات والمفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بالاقتصاد والمال والتجارة ؟

(ز) ما هو نوع الدعم الذين ترغبون في تلقيه من منظومة الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لمبادراتكم الرامية إلى إنشاء اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؟

(ح) ما هو الهدف المتعلق بالاقتصاد الأخضر الذي يمكن أن يكون هدفاً مشتركاً وهاماً لجميع الحكومات؟